وبهجة الجامع بالفاء والزاي وكذا بالقاف وبهجة الماء ذات بالراي والقاف وذكر النووي في تهذيبه ما يدل على ذلك
ولا مانع منه لانه يحتمل قيل وجهة بكسر القاف وفتح الهاء اي جهة امامه ولو غير جهة القبلة كما نقله الاذرعي
او عن يمينه اكراما للملك لانه كاتب الحسنات يحتمل ذلك ايضا قبل لعدم مراعاة ملك لانه كاتب السيئات
نعم يكره لجهة اليسار في الروضة الشريفة اكراما لمدفون فيها قوله في غير الصلاة ويكره التصاق خارج الصلاة
قبل وجهة مطلقا لجهة الغيلة وجهة يمينه ايضا فانه نهى عنه ودليل الحديث اكثر مما يفيده الدليل
قال ماله هم التصاق فيه اي في المسجد قال لعبادي واد خال التصاق فيه هذا يفيد ايضا وجهة انه لو
من خارج مثلا وحلة المرة في ذلك اذا اتصل بجزء منه وليس مشكلا في نحو ماء مضمضة لان قطع هواء المسجد
بالتصاق مكروه في جميع التصاق اذا اتصل بغير مكفه قوله في غير المسجد كمجاورهم في حجرة منه وخرائه من حيث
استعداد غير مكفه قوله في جميع اذا جرى المسجد منه كمص وجوز وتراب وغيرها وكذا البصق والزبد
قاله العبادي فراجعه وجمع المتعاد لذا فيما لا يبقى ولكن يتأذى به وفي رواية اونحو قوله يمينه اي لم يكن
بساق فارغا فاقوله والبصق وحلة ذلك في غير المسجد كما علم قوله نكت الضبائع
في المسجد ولكن اذا كان لا يمكنه تنحية عن المصلين والا ان راعوه فيها والا حرمت كالبصق
مع القدرة على دفنه قوله وكفارتها اي اذا صاب ثوبه منها او لو في تراب المسجد الذي وقفه اهل بلاط او حصره
قاله هو من حيث اشعاره بان غير ذلك لا كفارة فيه والذي المذكور قاطع لدوام الاثم عند تحتم الرد والا فهو
ايضا عند تحتم الرد وادى لغة وبدل بالسين ايضا فهي لغات قوله ووضع يده اي وجب الاقتصار على ازالته
وبكره ان كان ذلك خارج الصلاة لغير عذر لانه مستقبل بيته ما ورد انه يطرح بفيه الى الارض قوله المراد بالبلغم ما
قال الاصل ونحوه يخرج من الصدر فقط او مع صدى واقل الركوع ما كمله قوله فالفقهي هذا المبالغة مقام الطمأنينة
كما مر فعلم منه انه لا يصح ركوع من هوى وشك هل بلغ طمأنينة فراجعه في الجام الا يقيم
بان كشف قوله العورات قاله درسه او بحدث كذلك في مسجد لانه في اثنا يديه خلافا لامام جر وتكث في الاحتمال
مطلقا لانه بصير ماوى للشيطان من ابتلع ولا تكث على ظهرها مطلقا في الطين اي محل المرور في وقت يمكن
كما قاله نحو في حرم والمراد بمكان المرور ما شأنه الطرق وبوقت المرور ما جرت العادة بالمرور فيه في ذلك
الوقت ولو في البيت على المعتمد كالاسواق ومرابض المساجد قوله في تكث الصلاة خلافا لشيخنا في شرحه
على المنهاج في فسد الصلاة الاولى فيه اوفق والحث انه بعيد عدم الكراهة على سطحها ونحو قعيد البيوت
والبيعة بكسر الموحدة معبد النصارى وعكس ذلك الذي استشكله العز خلافا لاصله بجامع ان كلا من
ان كانت منبوشة والا فتكث على ما اذا جرت العادة بالمرور فيه وذلك لا تكث في مقابر لانها
والشهداء تكث في محل النجاسة كما تقدم فيما ذكر في حرم الصلاة منوهما قيد بنبي وتكث
في غيره ولا تبطل فيهما قاله شيخنا وفي عطن الابل نقل عن الاذرعي ما قواه بوجه ومر تكث في مكان ذلك من غنم
ويقدر وجه الا مع وجود النفار بالفعل والله اعلم قوله في بيان تحتم الرد
وما يتعلق به وقدم على صلاة النفل وحرمة الثلاثة والكلام هنا على اثنا عشر شان الفرض والمراد
محل طلبه اصالة فخرج نحو النفل وغير المتحتم فوقت طلبه على وجود اتيانه كما مر في ولايته كذلك اذ نذر
المدرسة

المدرسة من الابعاض لاتيانه في النفل منه الا الصلاة على الآل في التشهد الاخير فلم تكره بل ما طلبها اقوى من حكمة
فاعلم وقدم تحتم السجود على تحتم الثلاثة لاقتضائه الصلاة بالصلاة واخر تحتم الكبر لما فيه من اخراجها وتحتم
تحتم الثلاثة لوجوده فيها واصالة وتحتم قوله في الصلاة غير المبطلة وقد يطلب لزعم انه المبطل ان
والسند لغة اللبن ويراد به الزمد والغفلة والنسيان وقيل السند زوال الضبط عن الحفظة والنسيان زوال الماهية معا والغفلة تعتريها والزمد مثلها ومع زوال الحكم وشرعا سنتان
الى اثنتين بالتثنية وفي بدنهم الاضافة المقتضي لقلة ما مر كبني الاعتاد ومعاهد جمع معهد وهو ما يحط عليه الرحل
عليه من كمة قوله لبنا به عن سنة وبدله فارق جبك الخ من الصلاة هي المندوب فيها كقنوت
النازلة تحتم الثلاثة فلا ينجبر بسجود لسهو ولو بالشك فيها اي الاحاد والتي فالاول كالشك في ركن
بعضه والثاني كالشك هل صلى ثلاثا ام اربعا كما يأتي فالمراد بالتي ما يعم جنسها افعال الصلاة اولا
فرضا كانت الصلاة او نفلا نعم لا تحتم في صلاة الجنازة والحق بالصلاة تحتم الثلاثة والسكر لا مانع
من زيادة الباء لزيادة المعنى وبعد فيها واحد وقد يقال بتعدد سهو مرتين مع المغفرة خلافا وسهوا للغفلة اي
المعهود شيئا ومعنى الشك على ثناء ودعاء نحو آله وعنه عن الله عنه او عنهم او بعضهم وبعضهم مرتين
بعض اهل اللوين بعد الركوع فيه او بدل هوى منه بغير ولو بعضاء كمنديل الركبة او قيامه اي كله او بعضه
بان لا يقف ضما لمع اقل قدر مامن والا لم يتحمل وعلى هذا هل تحتمل الزيادة افتاء ولا بعد التحتم
لو اقتدى شافعي بحنفي في الصبح تحتم بالشافعي قال قدت كلا منهما لان المأموم يرى طلبه في صلاة الامام فيكره
له لاعتقاد عدم يجعل كالتشهد بتركه وفعله ليس في محله عندي فيه زيادة في الحال الذي هو غير مبطل
عنده او التشهد الاول اي الفعلي الحتم فيه اي التشهد وعهده للثلثة غير متفهم ولا يجب تأويل السند
فلو جهل شيئا منها عامدا عالما بطلت صلاته والا تبطل وينبغي لم يتحتم السجود للخلل الى اصل بمنذ التحتم
متن يجب لا يلزم من معرفة طلب التحتم معرفة محله فلذا لم يقيده وبه يعلم ان قوله المتعمد انه يجب
اتفاقا وتطويل الركن القصير وهو في الاعتدال بقدر ما يسع الفاتحة للمتوسط المتعمد ليس زيادة على ما يطلب
لذلك المحل فالمتحتم الزيادي والرقي بفعلها بل هو لزيادة على ما يطلب للمنفرد مطلقا وفي الجماعة بما
التحتم بان يقدر ما يسع التشهد الواجب زيادة على ما ذكر نعم لا بعضه تطويل مطلقا كصلاة التسبيح
والتطويل في الاعتدال الركعة الاخيرة من الصبح فالمتحتم او من غيره لما لا طلب فيه التطويل في الجملة وتقدم
اما القنوت للثانية في فعل بعيد غير مكروه وفي مقابل الاصح مكروه ومقتضاه البطلان لعدم طلبه والاوجه
خلافه فرع لو قام شاكا في التشهد الاول فعاد بعد ما صار الى القيام اقرب طلبه منه انتهى بحث لان عوده
مبطل فلم يطلب فهو قاعدة مالا يبطله عمدا ركن كتأخر مقتد قوله اي غير التحرمة والسلام لان
نفل احدهما مبطل وغير الصلاة على الاتي قوله قبل التشهد فلا يتحتم لاحتمال العود محلها في الجملة وينظر في غير الفاتحة
من بدل لها من قرآن او ذكر لا يمكن كما لا يمكن كذا في التشهد والصلاة على الاتي قوله ركن طويل فيه لان
تشبيهه بالفاتحة لا ينافي القصر بمقابلة ونقيده للتشبيه بالاخير فجعله ركنا لا الاول هو المتجه والاوجه عدم التفهيم فيهما
ولا يلزم من وجود الفاتحة في الاعتدال تطويله لامكان وجودها في قدر زمن الذكر المطلوب فيه ولانه اعتبر